

Distr.: General  
5 July 2024  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



## فريق استعراض التنفيذ

الدورة الخامسة عشرة المستأنفة الأولى

فيينا، 28 آب/أغسطس - 6 أيلول/سبتمبر 2024

البند 2 من جدول الأعمال

أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الفساد

## تحليل محدث لآراء الدول الأطراف بشأن المرحلة التالية من آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

مذكرة من الأمانة

### ملخص

تتضمن هذه الوثيقة تحليلاً محدثاً لآراء الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فيما يتعلق بالمرحلة التالية من آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويستند هذا التحليل إلى الردود الواردة من 42 دولة طرفاً على الاستبيان المرفق بالمذكرة الشفوية المؤرخة 8 أيار/مايو 2024 فيما يتعلق بالمرحلة التالية من الآلية، ويركز على النطاق والتسلسل المواضيعي لمرحلة الاستعراض التالية والخطوات الإجرائية المختلفة لعملية الاستعراض. وبالإضافة إلى ذلك، ترد إشارات، عند الاقتضاء، إلى الآراء التي قدمتها الدول الأطراف رداً على استبيان عُُم في عام 2023؛ وخلال مداولات فريق استعراض التنفيذ؛ وخلال الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، على النحو الملخص في مذكرة ذات صلة أعدتها الأمانة (CAC/COSP/IRG/2024/4)؛ وخلال دورة الفريق الخامسة عشرة. ويتضمن القسم الثالث من هذه الوثيقة المسائل الرئيسية المستبانة والاقتراحات المقدمة من الدول الأطراف التي لعل الفريق يود أن ينظر فيها أثناء مداولاته بشأن المرحلة التالية من الآلية.



## أولاً - مقدمة

- 1- طلب مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في الفقرة 14 من قراره 2/8 إلى فريق استعراض التنفيذ أن يواصل، بدعم من الأمانة، جمع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك آراء الدول الأطراف بشأن أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، من أجل أن يواصل تقييم أداء الآلية في الوقت المناسب، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 48 من الإطار المرجعي والمقرر 1/5، وفي هذا الصدد، أن يواصل تقديم التقارير إلى مؤتمر الدول الأطراف عن التقدم المحرز، مع مراعاة متطلبات الفقرة 5 من منطوق القرار 1/3 بشأن تقييم الإطار المرجعي في ختام كل دورة استعراضية.
- 2- وفي هذا الصدد، رحب متكلمون أثناء الدورات السابقة، باقتراحات الأمانة بشأن إعداد تحليل، وفقاً للفقرتين 13 و14 من قرار المؤتمر 2/8 ويستند جزئياً إلى استبيان لآراء الدول الأطراف بشأن الآلية وعملية الاستعراض، فضلاً عن الآراء والأفكار الأولية بشأن تصميم المرحلة الثانية من الآلية. وأكد عدة متكلمين على أن الدروس المستفادة من مرحلة الاستعراض الحالية ينبغي أن تكون اعتباراً هاماً عند مناقشة المرحلة الثانية.
- 3- وأجري في عام 2023 تجميع شامل لآراء الدول الأطراف بشأن أداء الآلية، بما في ذلك الدروس المستفادة والآراء بشأن مجالات التحسين المحتملة، وقدم تحليل للردود التي قدمتها 46 دولة طرفاً إلى فريق استعراض التنفيذ في دورته الرابعة عشرة (CAC/COSP/IRG/2023/3). وأجري تحليل أولي لآراء الدول الأطراف في عام 2021، عندما خلُلت الآراء التي جُمعت من 26 دولة طرفاً وأُتيحت للمؤتمر (انظر الوثيقة CAC/COSP/2021/4). ومنذ ذلك الحين، واصل الفريق جمع المعلومات ذات الصلة وتحليلها، بما في ذلك آراء الدول الأطراف، فيما يتعلق بأداء الآلية ومرحلة الاستعراض التالية.
- 4- وعلاوة على ذلك، قرر المؤتمر، في مقرره 2/10 أمورا منها أن يكرس فريق استعراض التنفيذ الوقت اللازم لمواصلة مناقشاته بشأن تقييم أداء آلية استعراض التنفيذ، وكذلك بشأن نطاق مرحلة الاستعراض التالية وتسلسلها المواضيعي وتفصيلها، بسبل منها عقد دورات مستأنفة إضافية للفريق، بالتعاقب مع دورات الفريق إن أمكن، في حدود الموارد المتاحة أو رهنا بتوافر موارد من خارج الميزانية، وتقديم توصيات إلى المؤتمر في دورته الحادية عشرة في هذا الصدد، ومباشرة المرحلة التالية في أقرب وقت ممكن.
- 5- ودعمًا لمداولات الفريق والمؤتمر بشأن أداء الآلية ومرحلة الاستعراض التالية، واصلت الأمانة تقديم تحليلات محدثة للآراء التي أبدتها الدول الأطراف بشأن مرحلة الاستعراض التالية (انظر الوثيقة CAC/COSP/IRG/2024/4) وبشأن أداء الآلية والتدابير اللازمة لإنجاز المرحلة الأولى والاعتبارات المتعلقة بالمرحلة التالية (انظر الوثائق CAC/COSP/2023/3 و CAC/COSP/IRG/2022/9 و CAC/COSP/IRG/2022/CRP.2 و CAC/COSP/2019/12).
- 6- واستناداً إلى هذه الخلفية، تقدم هذه المذكرة تحليلاً محدثاً وشاملاً لآراء الدول الأطراف بشأن المرحلة التالية من الآلية، مع التركيز على نطاق مرحلة الاستعراض التالية وتسلسلها المواضيعي ومختلف الخطوات الإجرائية لعملية الاستعراض، من أجل تقديم تحليل كمي ونوعي على السواء، ولمحة عامة عن اقتراحات ملموسة بشأن المرحلة التالية. وتيسيراً لجمع المعلومات، عُُم استبيان مرفق بمذكرة شفوية في أيار/مايو 2024 يدعو جميع الدول الأطراف إلى إبداء آرائها؛ وقد أُتيح الاستبيان على الإنترنت أيضاً<sup>(1)</sup>.
- 7- ويستند التحليل الوارد في هذه المذكرة إلى الردود الواردة من 42 دولة طرفاً، وهو يقدم لمحة عامة عن الآراء الواردة فيما يتعلق بالمرحلة التالية من آلية استعراض التنفيذ، مع التركيز على نطاق مرحلة الاستعراض

(1) يمكن الاطلاع على المذكرة الشفوية والاستبيان المرفق بها على الرابط

[www.unodc.org/corruption/en/uncac/implementation-review-mechanism-next-phase\\_notes-verbales.html](http://www.unodc.org/corruption/en/uncac/implementation-review-mechanism-next-phase_notes-verbales.html)

التالية وتسلسلها المواضيعي ومختلف الخطوات الإجرائية لعملية الاستعراض<sup>(2)</sup>. ويتضمن القسم الثالث من هذه الوثيقة عددا من المسائل الرئيسية المستبانة والاقتراحات المقدمة من الدول الأطراف التي لعل فريق استعراض التنفيذ يود أن ينظر فيها في مناقشاته بشأن المرحلة التالية من الآلية.

## ثانياً - تحليل الآراء التي أعربت عنها الدول الأطراف في الاتفاقية

8- تتضمن الأقسام التالية تحليلاً كمياً ونوعياً للتعليقات الواردة من الدول الأطراف رداً على الاستبيان. ولا يقتصر الأمر على عرض فرادى الآراء التي أعربت عنها الدول الأطراف، بل تُعرض البيانات التي جُمعت أيضاً في شكل رسوم بيانية تتيح تحديد الاتجاهات. ويمكن أن تساعد هذه الاتجاهات على توجيه المداوالت بشأن تصميم المرحلة التالية من الآلية من خلال تسليط الضوء على الجوانب التي تعتبرها الدول الأطراف فعالة والمجالات التي ترى فيها مجالاً للتحسين في المرحلة التالية. ويشار أيضاً، عندما يكون ذلك مناسباً، إلى الآراء التي جرى تبادلها خلال مداوالت فريق استعراض التنفيذ وخلال الدورة العاشرة للمؤتمر.

## ألف - نطاق الاستعراضات القطرية وتسلسلها المواضيعي

9- كانت المجموعة الأولى من الأسئلة تتعلق بنطاق المرحلة التالية من الآلية وتسلسلها المواضيعي. وسُئلت الدول الأطراف على وجه الخصوص عما إذا كانت تفضل الإبقاء على هيكل الاستعراض الحالي وتسلسل فصول الاتفاقية (أي استعراض تنفيذ الفصلين الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والرابع (التعاون الدولي) من الاتفاقية في دورة الاستعراض الأولى، واستعراض تنفيذ الفصلين الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) في دورة الاستعراض الثانية)، إما بمفردها أو بالاقتران مع عناصر أخرى، مثل إجراء المتابعة أو زيادة التركيز على التنفيذ العملي أو الفعال للأحكام المستعرضة؛ أو ما إذا كانت تفضل تغيير الهيكل، على سبيل المثال، من خلال الجمع بين استعراضات الفصول بشكل مختلف، أو من خلال استعراض تنفيذ الفصل الثاني بمفرده أو من خلال استعراض تنفيذ الفصل السادس (المساعدة التقنية وتبادل المعلومات)؛ أو ما إذا كانت لديهم تفضيلات أخرى.

10- وعرضت الدول الأطراف في ردودها آراءها فيما يتعلق بالنطاق المواضيعي لمرحلة الاستعراض التالية وتقسيم مراحل الاستعراض إلى دورات، وكذلك تسلسل الفصول المستعرضة في كل دورة. وجاءت الردود متسقة إلى حد بعيد مع الردود التي قدمتها الدول الأطراف رداً على استبيان عُُم في عام 2023 من حيث إن غالبية الدول الأطراف أبرزت الحاجة إلى إجراء تقييم متابعة لنتائج مرحلة الاستعراض الأولى والحاجة إلى زيادة التركيز على التنفيذ العملي أو الفعالية. كما فضلت غالبية الدول الأطراف الإبقاء على التسلسل المواضيعي الحالي، أي ترتيب الفصول المستعرضة من الاتفاقية. وقد اتضحت وجهات النظر المختلفة بشأن عملية المتابعة ومضمونها المواضيعي في الردود، حيث قدمت الدول الأطراف اقتراحات مختلفة في هذا الصدد. وعموماً، جاءت الردود متسقة أيضاً مع الآراء بشأن نطاق المرحلة التالية وتسلسلها المواضيعي التي أعربت عنها الدول الأطراف خلال دورات فريق استعراض التنفيذ في عامي 2022 و2023 وخلال الدورة العاشرة للمؤتمر، في كانون الأول/ديسمبر 2023، على النحو الملخص في مذكرة ذات صلة بالموضوع أعدتها الأمانة (CAC/COSP/IRG/2024/4).

(2) حتى 3 تموز/يوليه 2024، وردت ردود من 42 دولة طرفاً في الاتفاقية، هي: الأرجنتين، إكوادور، ألمانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، باراغواي، البرازيل، بلغاريا، بوتسوانا، بولندا، تايلند، الجزائر، جمهورية مولدوفا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، شيلي، الصين، عمان، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، قطر، كمبوديا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، لاوس، ليسوتو، مالي، مصر، المكسيك، موريشيوس، ميانمار، النرويج، النمسا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان. وملأت جميع الدول الأطراف الاستبيان بغية تقديم آرائها. ولأن بعض الدول الأطراف لم تجب على جميع الأسئلة، فإن جميع الإحصاءات الواردة في هذه المذكرة تستند إلى عدد الردود الواردة لكل سؤال محدد. وفُربت النسب المئوية المعروضة في الرسوم البيانية إلى أقرب عدد صحيح.

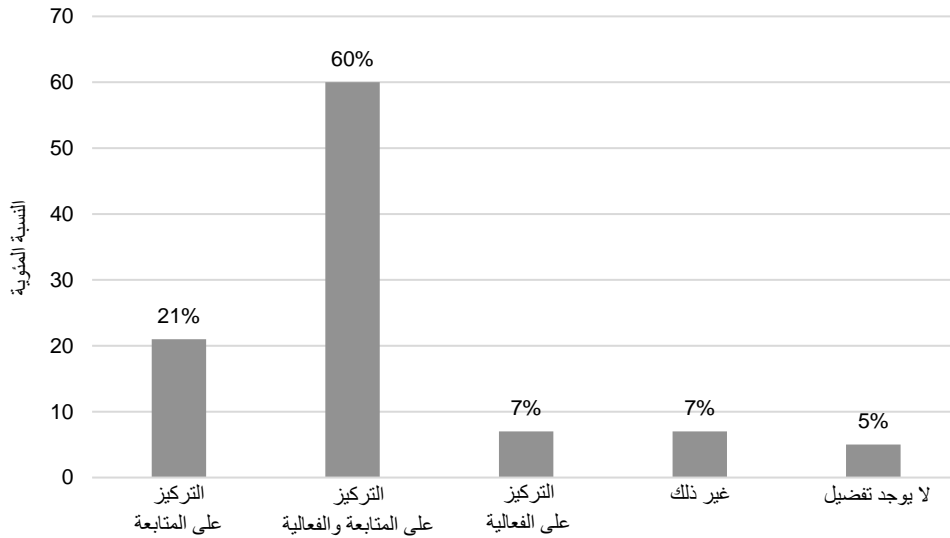
## 1- نطاق الاستعراضات القطرية

11- فيما يتعلق بنطاق مرحلة الاستعراض التالية، كما هو مبين في الشكل الأول، رأت معظم الدول الأطراف (60 في المائة من الدول المجيبة) أن التركيز في المرحلة التالية ينبغي أن ينصب على متابعة تنفيذ التوصيات والنتائج المنبثقة من المرحلة الأولى وتقييم التنفيذ العملي أو الفعال للأحكام المستعرضة. ورأت 21 في المائة من الدول الأطراف المجيبة أن مرحلة الاستعراض التالية ينبغي أن تركز على المتابعة، في حين رأت 7 في المائة (ثلاث دول أطراف) أن التركيز ينبغي أن ينصب على التنفيذ العملي أو الفعالية فقط. وأعربت 7 في المائة أخرى (ثلاث دول أطراف) عن آراء أخرى بشأن نطاق مرحلة الاستعراض التالية<sup>(3)</sup>، ولم تعرب 5 في المائة (دولتان طرفان) عن أي تفضيل فيما يتعلق بنطاق المرحلة التالية، ولكنها ركزت في ردودها على التسلسل المواضيعي.

الشكل الأول

## نطاق مرحلة الاستعراض التالية

(بالنسبة المئوية للدول المجيبة)



12- وفي حين رأت أغلبية كبيرة من الدول الأطراف (81 في المائة من مجموع الدول المجيبة) أن المرحلة التالية ينبغي أن تتضمن تركيزاً على متابعة نتائج مرحلة الاستعراض الأولى، إما بمفردها أو بالاقتران مع استعراض التنفيذ العملي أو الفعال للأحكام، فقد ظهر بعض التباين فيما يتعلق بفهم الدول الأطراف بشأن ما ينطوي عليه استعراض المتابعة. وفي حين يمكن فهم المتابعة بأنها تعني تقييم أي تطورات جديدة منذ المرحلة الأولى وعدم تكرار الاستعراض الكامل، فقد ذكرت بعض الدول الأطراف نهجاً أضيق نطاقاً يمكن الأخذ به ويتمثل في تقييم تنفيذ الدولة الطرف المستعرضة للتوصيات الصادرة في مرحلة الاستعراض الأولى فقط. وتتمثل النهج الأخرى في التركيز على التطورات الجديدة بالاقتران مع تقييم الفعالية أو إجراء استعراض لتنفيذ الممارسات الجيدة والتوصيات المحدثة. ورأت دولة طرف أن المرحلة التالية ينبغي أن تولي الأولوية لمتابعة مرحلة الاستعراض الأولى، لكن ينبغي أن يتم ذلك بالاقتران مع تقييم أحكام الاتفاقية. ومن الدول الأطراف التي أعربت عن تفضيلها لإجراء استعراض متابعة بالاقتران مع استعراض الفعالية، اقترحت دولة طرف أيضاً النظر فيما إذا كان يمكن أن يركز استعراض المتابعة على تنفيذ الالتزامات الأكثر مركزية فقط، بدلاً من تقييم تنفيذ جميع الالتزامات بموجب

(3) تمثلت الاقتراحات الأخرى في التركيز بشكل أضيق على مجموعة غير محددة من المواضيع، والتركيز على المسائل المستجدة واستعراض جميع فصول الاتفاقية بأكملها.

الفصول المعنية، بينما اقترحت دولة طرف أخرى أن تركز عملية المتابعة على تنفيذ التوصيات والاستنتاجات المنبثقة من استعراض تنفيذ الفصلين الثاني والرابع من الاتفاقية، وأن يُنظر في التركيز بشكل أكثر تحديداً على التدابير الوقائية والحاجة إلى المساعدة التقنية. واقترحت إحدى الدول الأطراف إجراء دراسة بشأن توقيت وطريقة استعراض تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية، بالنظر إلى موضوعه وتعقيده ونطاقه.

13- وجاءت الآراء التي أعربت عنها الدول الأطراف فيما يتعلق بنطاق المرحلة التالية متسقة إلى حد بعيد مع الآراء التي أعرب عنها رداً على استبيان عام 2023 ومع الآراء التي أعرب عنها خلال دورات فريق استعراض التنفيذ في عامي 2022 و2023 وخلال الدورة العاشرة للمؤتمر، على النحو الملخص في مذكرة ذات صلة أعدتها الأمانة (CAC/COSP/IRG/2024/4)، حيث اعتُبر الانتقال إلى عملية متابعة مخصصة نقطة الضعف الرئيسية في الآلية. وفي هذا الصدد، فضل عدد أكبر بقليل من الدول المجيبة على استبيان عام 2023 الأخذ بنهج مشترك، تُستعرض بموجبه جميع مواد الاتفاقية أو بعضها بالتوازي مع تقييم متابعة لكيفية معالجة التوصيات والاستنتاجات، على اقتراحات أخرى لإدخال تغييرات على النطاق والتسلسل المواضيعي، من أجل السماح بمراجعة التطورات الجديدة. وفضل عدد أقل قليلاً من الدول المجيبة على استبيان 2023 التركيز بشكل أكبر أو حصرياً على متابعة تنفيذ التوصيات والنتائج المنبثقة من مرحلة الاستعراض الأولى. وعلاوة على ذلك، من بين الاقتراحات المحددة التي قُدمت فيما يتعلق بإجراء تغييرات في نطاق الاستعراضات القطرية وتسلسلها المواضيعي، حظي خيار زيادة التركيز على تقييم فعالية التدابير المتخذة والتنفيذ العملي بأكبر قدر من الدعم من الدول المجيبة على استبيان عام 2023؛ وكان عدد الدول المجيبة المؤيدة لهذا الخيار أكثر من ضعف متوسط عدد الدول المؤيدة للخيارات الأخرى، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا النهج يجب النظر فيه إلى جانب خيارات أخرى، مثل عملية المتابعة. وبالمثل، اقترح العديد من المتكلمين خلال الدورات السابقة لفريق استعراض التنفيذ، بما في ذلك الدورة العادية الخامسة عشرة والدورة العاشرة للمؤتمر، أن يركّز بقدر أكبر في المرحلة التالية على التنفيذ العملي وفعالية التدابير المتخذة وتأثيرها، استناداً إلى تجربة الآليات الأخرى ذات الصلة؛ ومع ذلك، يتطلب هذا التركيز أيضاً منهجية سليمة، على سبيل المثال، منهجية قائمة على المؤشرات. ومع مراعاة الدروس المستفادة من الآليات الأخرى، قد تكون هناك متطلبات أكبر من الموارد وقبوع أكبر على القدرات.

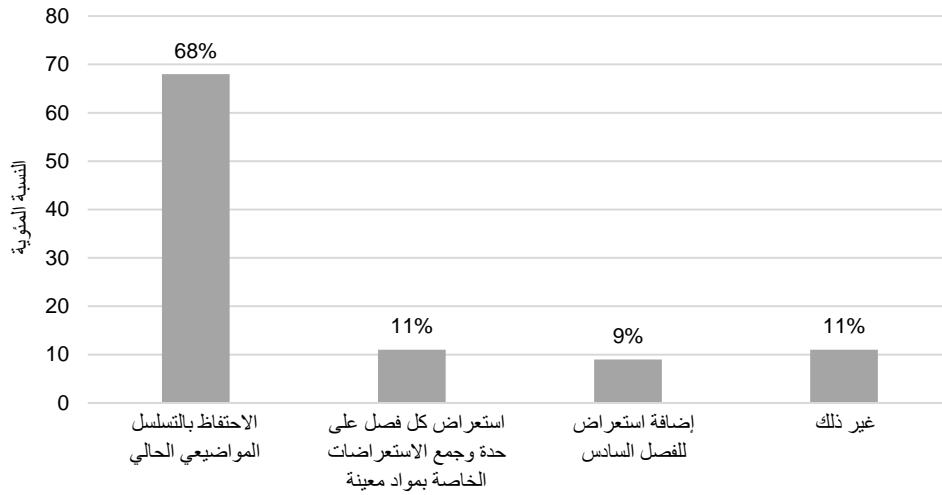
## 2- التسلسل المواضيعي للاستعراضات القطرية

14- مع مراعاة التفضيل الذي أعربت عنه 81 في المائة من الدول الأطراف فيما يتعلق بالحاجة إلى عملية المتابعة، قُدمت اقتراحات تتعلق بالتسلسل المواضيعي لمرحلة الاستعراض التالية، كما هو مبين في الشكل الثاني. وفضلت غالبية الدول الأطراف (68 في المائة من الدول المجيبة) الإبقاء على التسلسل المواضيعي الحالي، أي استعراض الفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية في دورة الاستعراض الأولى واستعراض الفصلين الثاني والخامس في دورة الاستعراض الثانية. وأعربت 11 في المائة من الدول الأطراف (خمس دول أطراف) عن تفضيلها استعراض كل فصل من فصول الاتفاقية على حدة، وذلك مثلاً باستعراض فصل واحد في كل دورة والجمع بين استعراضات بعض المواد والفصول المترابطة موضوعياً، مثل المادة 14 والفصل الخامس. واقترحت 9 في المائة من الدول الأطراف (أربع دول أطراف) أيضاً استعراض الفصل الخامس المتعلق بالمساعدة التقنية وتبادل المعلومات. وكان من بين الاقتراحات الأخرى التي قدمتها خمس دول أطراف إجراء الاستعراضات خلال دورة استعراض واحدة فقط، مع تضييق نطاقها، وتقسيم استعراض الفصل الثاني باستعراض المواد 5 إلى 13 وحدها واستعراض المادة 14 مع الفصل الخامس، وتغيير تسلسل استعراض الفصول باستعراض الفصلين الثاني والثالث في الدورة الأولى والفصلين الرابع والخامس في الدورة الثانية، وإدماج الخيار المتعلق باستعراض الفصلين الثالث والرابع في الدورة الأولى والفصلين الثاني والخامس في الدورة الثانية في هيكل المرحلة التالية، واتباع نهج مرن بتكثيف التسلسل المواضيعي على أساس الظروف المتغيرة.

الشكل الثاني

## التسلسل المواضيعي لمرحلة الاستعراض التالية

(بالنسبة المئوية للدول المجيبة)



15- وجاءت الآراء بشأن التسلسل المواضيعي لمرحلة الاستعراض التالية متسقة أيضا مع الآراء التي قدمتها الدول الأطراف ردا على استبيان عام 2023، خلال دورات فريق استعراض التنفيذ في عامي 2022 و2023 وخلال الدورة العاشرة للمؤتمر، على النحو الموجز في مذكرة ذات صلة أعدتها الأمانة (CAC/COSP/IRG/2024/4). وعموما، فضلت غالبية الدول الأطراف التي ردت على استبيان عام 2023 الإبقاء على الهيكل الحالي بدلا من إعادة النظر في تسلسل الفصول، حيث اعتبرت أكثر من 80 في المائة من الدول المجيبة أن الهيكل الحالي مفيد جدا أو مفيد إلى حد ما. وبالمثل، اقترح، خلال الدورات السابقة لفريق استعراض التنفيذ وخلال الدورة العاشرة للمؤتمر، أن تستمر المرحلة التالية في اتباع التسلسل الحالي للفصول على النحو المبين في قرار المؤتمر 1/3. ولم تُستتب أي اتجاهات فيما يتعلق بالخيارات الأخرى، أي إعادة النظر في كيفية الجمع بين استعراضات مختلف الفصول أو الأحكام في كل دورة استعراض، وذلك مثلا بتغطية فصل واحد من الاتفاقية في كل دورة استعراض أو تغطية الفصل السادس من الاتفاقية إلى جانب أحكام أخرى مستعرضة. وبالمثل، اقترح عدة متكلمين، خلال الدورة الخامسة عشرة لفريق استعراض التنفيذ، أن تركز كل دورة استعراض على تنفيذ فصل واحد من فصول الاتفاقية، بينما رأى آخرون أنه ينبغي إجراء المرحلة التالية وفقا لقرار المؤتمر 1/3 وأن يُتبع فيها ترتيب الفصول على النحو المبين في ذلك القرار. وأشار بعض المتكلمين إلى أنه ينبغي تحديد النطاق من خلال وضع أولويات مواضيعية محددة.

## باء - الإبلاغ عن التقدم المحرز بعد انتهاء الاستعراض القطري

16- يرتبط الإبلاغ عن التقدم المحرز بعد انتهاء الاستعراض ارتباطا وثيقا بالنطاق والتسلسل المواضيعي لمرحلة الاستعراض التالية. ووفقا للفقرة 40 من الإطار المرجعي للألية، يتعين على كل دولة طرف أن تقدم في مرحلة الاستعراض التالية، في إطار ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة، معلومات عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالملاحظات الواردة في تقارير الاستعراض القطرية السابقة الخاصة بها، وحسب الاقتضاء، عما إذا كانت المساعدة التقنية المطلوبة فيما يتعلق بتقارير الاستعراض القطرية قد قُدمت. ويتولى المؤتمر، من خلال فريق استعراض التنفيذ، تقييم إجراءات ومتطلبات هذه المتابعة وتكييفها، حيثما اقتضى الأمر (الفقرة 41 من الإطار المرجعي).

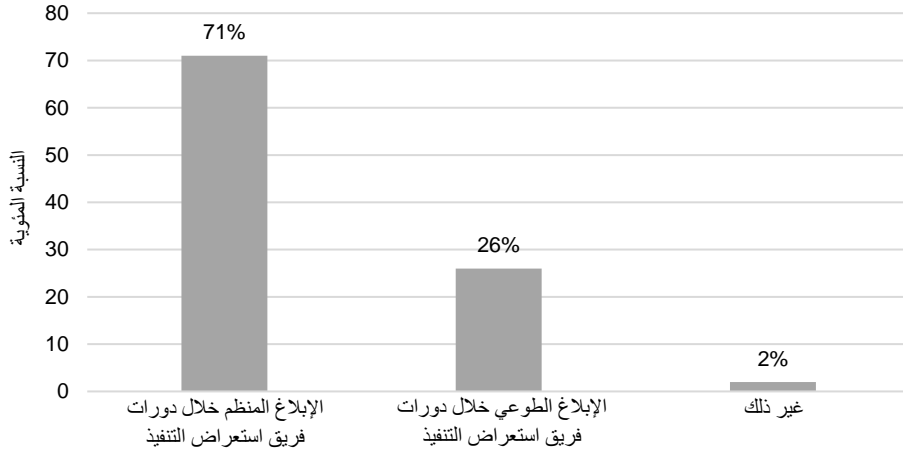
17- وبالإضافة إلى الإبلاغ عن المعلومات في الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية بشأن التقدم المحرز، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 40 من الإطار المرجعي، طُلب إلى الدول الأطراف أن تشير إلى الإجراء الذي ترى أنه الأفيد في الإبلاغ عن التقدم المحرز بعد انتهاء الاستعراض خارج سياق الاستعراض. وشملت الأمثلة المقترحة الإبلاغ الطوعي من جانب الدول الأطراف خلال دورات فريق استعراض التنفيذ عن التدابير المتخذة لمتابعة التوصيات، والإبلاغ المنظم من جانب جميع الدول الأطراف خلال دورات الفريق عن التدابير المتخذة لمتابعة التوصيات.

18- وكما هو مبين في الشكل الثالث، أيدت 71 في المائة من الدول المجيبة وضع إجراء منظم للإبلاغ خلال دورات الفريق، في حين فضلت 26 في المائة منها إمكانية الإبلاغ الطوعي، واقترحت 2 في المائة (دولة طرف واحدة) خياراً آخر.

الشكل الثالث

### الإبلاغ عن التقدم المحرز بعد انتهاء الاستعراض

(بالنسبة المئوية للدول المجيبة)



19- ومن بين الدول الأطراف التي فضلت الإبلاغ المنظم، قدمت عدة دول أطراف اقتراحات ملموسة بشأن عملية متابعة الإبلاغ. وقُدمت الاقتراحات المحددة التالية:

- السماح للدول الأطراف بإبلاغ الفريق طواعية بالتقدم المحرز في الأونة الأخيرة، إلى جانب آلية الإبلاغ المنظم؛
- التركيز في تقارير المتابعة، على تحديات التنفيذ الرئيسية، من أجل تقادي فرض عبء إداري مفرط على الدول الأطراف؛
- إعداد تقارير متابعة موجزة ومركزة واستخدام نماذج لإعداد التقارير؛
- إتاحة إمكانية إجراء مشاورات طوعية مع أصحاب المصلحة غير الحكوميين، على سبيل المثال، من خلال إدراج آرائهم في تقارير المتابعة أو دعوتهم إلى إعداد تقارير منفصلة؛
- تعزيز شفافية عملية المتابعة، على سبيل المثال، من خلال نشر التقارير المنظمة على صفحات الموجزات القطرية أو دعوة الدول الأطراف إلى شرح قراراتها بعدم نشر التقارير في دورات فريق استعراض التنفيذ؛

- (و) إتاحة إمكانية إصدار تقارير متابعة، بالإضافة إلى تقديم الدول الأطراف إحاطات خلال دورات فريق استعراض التنفيذ؛
- (ز) نشر تقارير الرصد المنهجي على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وعرضها على فريق استعراض التنفيذ؛
- (ح) ضمان إجراء رصد النتائج في الوقت المناسب لتحقيق كفاءة عملية إصلاح السياسات؛
- (ط) تضمين التقارير المرحلية معلومات متعلقة بالمساعدة التقنية المقدمة، لتكون بمثابة مصدر للدول الأطراف الأخرى؛
- (ي) مراعاة المراحل المختلفة لعملية الاستعراض بين البلدان، بما في ذلك الإشارة إلى عمليات التقييم الأخرى من أجل تجنب التداخل بين آليات الاستعراض؛
- (ك) الطلب من الأمانة وضع جدول زمني يشير إلى البلدان التي من المقرر أن تستكمل استعراضاتها وتقدم تقاريرها المرحلية في كل سنة تقييمية.
- 20- وبالإضافة إلى الإبلاغ المنظم أو الطوعي، اقترحت إحدى الدول المجيبة نهجا آخر يشير إلى ضرورة أن يدعو فريق استعراض التنفيذ الدول الأطراف وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ومقدمو المساعدة التقنية وممثلو المجتمع المدني، إلى تقديم عروض إيضاحية عن الجهود التي يبذلونها لتنفيذ أو دعم تنفيذ الأحكام المستعرضة من الاتفاقية.
- 21- وفي الردود على استبيان عام 2023 وأثناء المداولات التي جرت في دورات فريق استعراض التنفيذ، قُدم عدد من الاقتراحات فيما يتعلق بالإبلاغ عن التقدم المحرز بعد انتهاء الاستعراض، ولكن لم تُستين أي اتجاهات في هذا الصدد.

### جيم- وسائل جمع المعلومات لغرض إجراء المرحلة التالية من الاستعراضات القطرية

- 22- عند سؤال الدول المجيبة عن تفضيلاتها فيما يتعلق بالوسائل المستخدمة لجمع المعلومات في المرحلة التالية من الآلية، فضل أكثر من نصفها بقليل (51 في المائة) إمكانية الاختيار بين استخدام وثيقة بصيغة Word أو نوع مماثل من الوثائق وبين حل من حلول تكنولوجيا المعلومات، كما هو مبين في الشكل الرابع. وأُعربت 20 في المائة من الدول المجيبة عن تفضيلها استخدام وثيقة بصيغة Word فقط، بينما فضلت 20 في المائة استخدام حل من حلول تكنولوجيا المعلومات عبر الإنترنت أو خارجها، ولم يكن لدى 10 في المائة أي تفضيل.
- 23- وأشارت 57 في المائة من الدول المجيبة إلى أنه ينبغي إفراد مساحة في قائمة التقييم الذاتي المرجعية يمكن أن يستخدمها أصحاب المصلحة الآخرون لتقديم المعلومات، إذا ما دعتهم إلى ذلك الدولة الطرف المستعرضة، وذلك تماشياً مع الفقرة 28 من الإطار المرجعي. وشملت الاقتراحات الأخرى التي قدمتها الدول الأطراف فيما يتعلق بجمع المعلومات توفير إرشادات غير رسمية أو مواد تدريبية ذات صلة بقائمة التقييم الذاتي المرجعية؛ وتدريب إضافي من قبل الأمانة؛ والمزيد من المساعدة من قبل الأمانة في استكمال قائمة التقييم الذاتي المرجعية؛ وإدراج استنتاجات و/أو توصيات من آليات الاستعراض الأخرى (مثل آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها) في قائمة التقييم الذاتي المرجعية، حيثما توافرت تلك الاستنتاجات و/أو التوصيات.
- 24- وشملت الاقتراحات الإضافية التي قدمتها الدول الأطراف استخدام المعلومات التي سبق أن قُدمت في دورات استعراض سابقة؛ والسماح للمجتمع المدني بتقديم تقارير ظل مباشرة إلى الدول المستعرضة وإلى الأمانة،



إذا طُلب منه ذلك، ونشر تقارير الظل هذه على صفحات الموجزات القطرية على الموقع الشبكي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة بناء على طلب الدولة الطرف المستعرضة؛ والطلب إلى الأمانة توفير جدول زمني يحدد المراحل الرئيسية في عملية جمع المعلومات التي يمكن للمجتمع المدني المشاركة فيها، بالإضافة إلى إتاحة جميع معلومات الاتصال ذات الصلة بالدول المستعرضة وجهات الاتصال الخاصة بالبلد المستعرض للعموم؛ وإنشاء وتعهّد لوحة لمتابعة حالة الاستعراضات القطرية، تتضمن جدولاً زمنياً للزيارات القطرية؛ وتحديد مواعيد نهائية واقعية والطلب من الدول الأطراف المستعرضة أن تكون موجزة ومقتضبة في ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية.

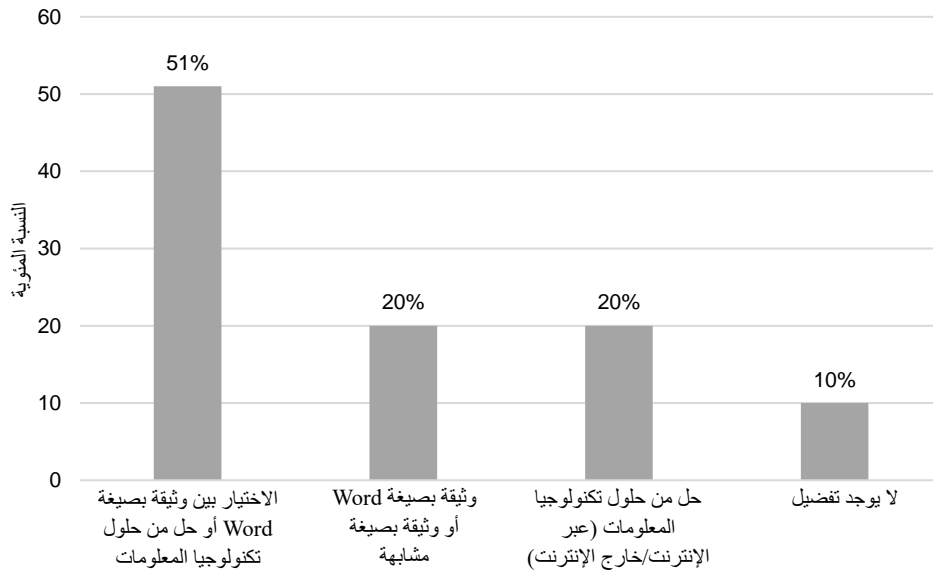
25- وفي حين ستتاح لفريق استعراض التنفيذ فرصة مناقشة وسائل وطرائق جمع المعلومات لمرحلة الاستعراض التالية بمزيد من التفصيل في دورته الخامسة عشرة المستأنفة الأولى، فقد تضمنت الاقتراحات الأولية تبسيط عملية جمع المعلومات، وضمان أن تكون أي أداة متاحة سهلة الاستخدام، والاستفادة من تجربة آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة، التي تستخدم منصة "RevMod" الإلكترونية كأداة لجمع المعلومات، وجمع المعلومات عبر الإنترنت بدلاً من خارجها.

26- ويُذكر أن العديد من هذه الاقتراحات قدمها أيضاً متكلمون في الدورة العاشرة للمؤتمر وفي دورات سابقة لفريق استعراض التنفيذ. وعلى وجه الخصوص، سلط المتكلمون الضوء على ضرورة أن تكون أي أداة متاحة سهلة الاستخدام وسهلة التشغيل.

#### الشكل الرابع

#### الأداة المستخدمة لجمع المعلومات

(بالنسبة المئوية للدول المجيبة)

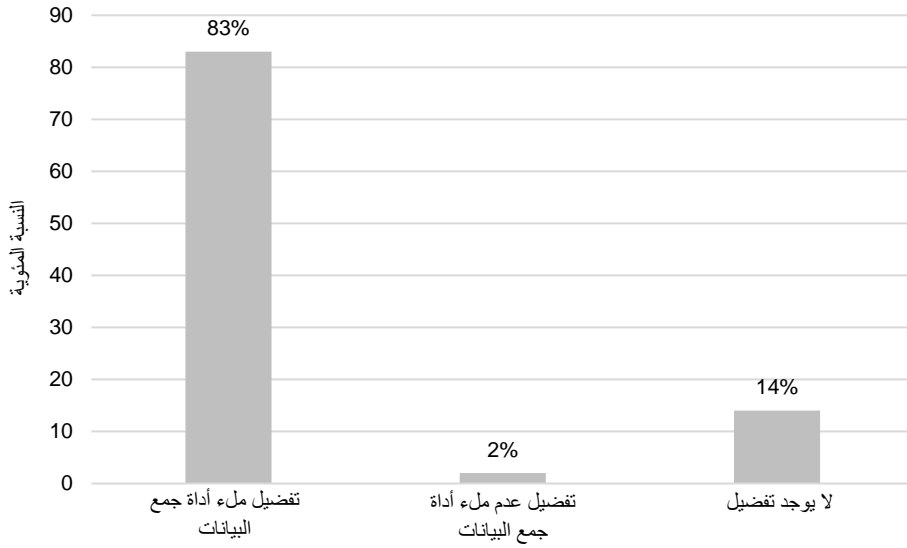


27- وكما هو مبين في الشكل الخامس، أعربت أغلبية واضحة من الدول المجيبة (83 في المائة) عن تفضيلها لملء أداة جمع المعلومات مسبقاً بمعلومات من الاستعراضات القطرية التي أُجريت خلال مرحلة الاستعراض الأولى، على أن تتحقق الدولة الطرف المستعرضة من صحة تلك المعلومات. وفي الوقت نفسه، لم تُبد 14 في المائة من الدول المجيبة أي تفضيل، وفضلت 2 في المائة منها عدم ملء أداة جمع المعلومات مسبقاً.

## الشكل الخامس

## ملء أداة جمع المعلومات مسبقا

(بالنسبة المئوية للدول المجيبة)



## دال - نتائج الاستعراضات: الخلاصة الوافية وتقرير الاستعراض القطري

28- كما هو مبين في الشكل السادس، أشار أكثر من ثلثي الدول المجيبة (68 في المائة، أو 28 دولة طرفاً) إلى أنها تفضل عدم تغيير وثيقتي نتائج الاستعراض في المرحلة التالية، وفضلت 17 في المائة منها تغيير كل من الخلاصة الوافية وتقرير الاستعراض القطري، واقترحت 12 في المائة تغيير تقرير الاستعراض القطري فقط، واقترحت 2 في المائة تغيير الخلاصة الوافية فقط. وجدير بالذكر أنه من بين 28 دولة طرفاً أشارت إلى عدم رغبتها في تغيير وثيقتي نتائج الاستعراض، اقترحت 16 دولة طرفاً تغييرات محددة، كان أشيعها اختصار تقرير الاستعراض القطري والإبقاء على الخلاصة الوافية كما هي أو التوسع فيها.

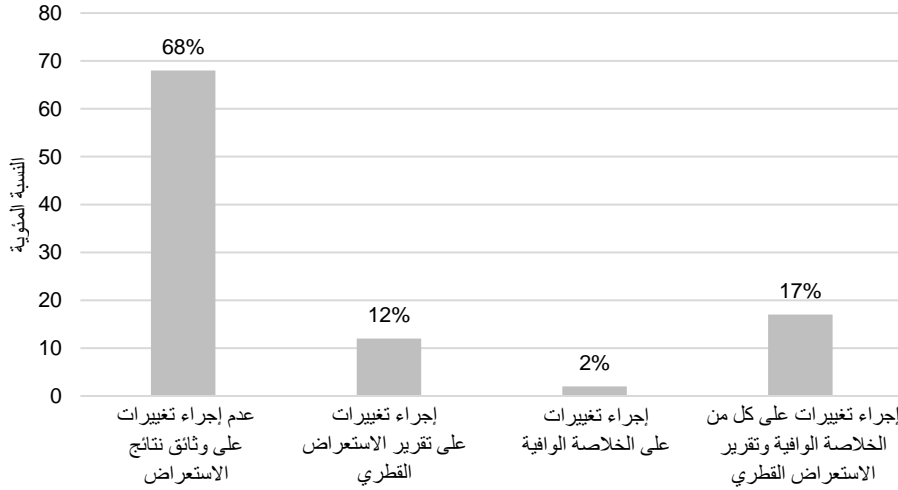
29- ومن الخيارات الأخرى المقترحة جعل الخلاصة الوافية أطول وأكثر تفصيلاً وأن تكون الوثيقة الرئيسية لنتيجة الاستعراض، وتبسيط كل من تقرير الاستعراض القطري والخلاصة الوافية، وتشجيع الدول الأطراف على نشر آراء المجتمع المدني على صفحات الموجزات القطرية في الموقع الشبكي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في تقرير منفصل أو مرفق للتقرير، وتحسين نماذج الوثيقتين، ووضع جدول زمني لإنجاز تقرير الاستعراض القطري، وإلغاء تقرير الاستعراض القطري والإشارة بدلاً من ذلك إلى الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية.

30- ويُذكر أن متكلمين قدموا العديد من هذه الاقتراحات في الدورة العاشرة للمؤتمر وفي دورات فريق استعراض التنفيذ وفي معرض الرد على استبيان عام 2023 (انظر الوثيقة CAC/COSP/IRG/2023/3). غير أن النسبة المئوية للدول الأطراف الراغبة في الإبقاء على الوثائق بصيغتها الحالية ارتفعت من 50 في المائة من الدول المجيبة في عام 2023 إلى 68 في المائة من الدول المجيبة في عام 2024، لكن يجدر الانتباه إلى أن بعض الدول الأطراف التي أشارت إلى تفضيلها عدم إجراء أي تغييرات اقترحت في الواقع تعديلات ملموسة أيضاً، وأن عدد الدول الأطراف التي ردت على الاستبيانات اختلف بين عامي 2023 و2024.

## الشكل السادس

## الاقتراحات المتعلقة بإجراء تغييرات في وثائق نتائج الاستعراضات القطرية

(بالنسبة المئوية للدول المجيبة)



## هاء - سحب القرعة

31- فيما يتعلق بسحب القرعة والسنوات التي ستخضع فيها الدول الأطراف للاستعراض، تضمن الاستبيان سؤالاً بشأن الخيارات التي تعتبرها الدول الأطراف الأفيدي.

32- وكما هو مبين في الشكل السابع، اقترحت أغلبية طفيفة من الدول المجيبة (37 في المائة) الإبقاء على نفس ترتيب السنوات والبلدان المستعرضة كما في مرحلة الاستعراض السابقة، مع السماح للبلدان بالتطوع للخضوع للاستعراض في وقت أبكر، بغية أن تظل الفترة الزمنية الفاصلة بين مواعيد بدء الاستعراضات نفسها لجميع الدول الأطراف، قدر الإمكان. واقترحت 34 في المائة من الدول المجيبة إجراء استعراض، في بداية كل دورة، للبلدان ذات الخلاصات الوافية الأقدم، من أجل تقليل الوقت المنقضي بين الاستعراضات، بينما فضلت 27 في المائة من الدول المجيبة إجراء سحب جديد للقرعة في بداية كل دورة استعراض. وفي الوقت نفسه، أشارت 2 في المائة (دولة طرف واحدة) إلى أن سحب القرعة يعتمد على العناصر المستعرضة في كل دورة من دورات مراحل الاستعراض التالية، وذلك لضمان ألا تدرج في سحب القرعة سوى الدول الأطراف التي اكتملت استعراضاتها في الدورة الثانية الحالية إذا ما أريد إجراء استعراض عناصر الفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية في وقت مبكر من مرحلة الاستعراض التالية.

## الشكل السابع

## الخيارات المفضلة فيما يتعلق بسحب القرعة

(بالنسبة المئوية للدول المجيبة)



## واو - اقتراحات أخرى تتعلق بمرحلة الاستعراض التالية

33- قدمت الدول الأطراف أيضاً اقتراحات أخرى تتعلق بمرحلة الاستعراض التالية. فقد اقترحت الدول المجيبة ما يلي على وجه الخصوص:

- (أ) ضمان تعيين الخبراء الحكوميين قبل إجراء الاستعراض بوقت كاف؛
- (ب) إنشاء فريق متعدد التخصصات في الدولة الطرف المستعرضة لجمع وتوفير المعلومات؛
- (ج) السماح للمنظمات غير الحكومية التي لها صفة مراقب معتمد لدى المؤتمر بالمشاركة في اجتماعات فريق استعراض التنفيذ، أو قصر مشاركتها على مساعدة الحكومات؛
- (د) تنقيح القواعد المتعلقة بإحاطات المنظمات غير الحكومية للسماح للمشاركين في جلسات الإحاطة بالحديث عن النطاق الكامل لمشاركة المجتمع المدني وعملية الاستعراض وعملية المتابعة، على مستويات منها المستوى الوطني؛
- (هـ) إعادة النظر في المهل الزمنية الإرشادية للاستعراضات؛
- (و) زيادة الوقت المخصص للزيارات القطرية، واستكمالها باجتماعات افتراضية قبل وبعد إجراء الزيارات القطرية؛
- (ز) زيادة الشفافية والشمول في جميع مراحل عملية الاستعراض؛
- (ح) الطلب من الدول الأطراف التركيز على الفصول المستعرضة في مداخلتها في دورات فريق استعراض التنفيذ.

## ثالثاً - المسائل الرئيسية التي يجب مراعاتها في مرحلة الاستعراض التالية

34- يعرض هذا القسم المسائل الرئيسية التي استبانتها الدول الأطراف والاقتراحات التي قدمتها بشأن مرحلة الاستعراض التالية التي لعل فريق استعراض التنفيذ يود أن ينظر فيها.

### ألف - النطاق والتسلسل المواضيعي

35- كما ذكر أعلاه، اعتبرت غالبية كبيرة من الدول الأطراف الموجبة (81 في المائة) أن مرحلة الاستعراض التالية ينبغي أن تشمل التركيز على متابعة نتائج مرحلة الاستعراض الأولى، إما بمفردها أو بالاقتران مع استعراض التنفيذ العملي أو الفعال للأحكام. ومع ذلك، كان هناك بعض التباين فيما يتعلق بفهم الدول الأطراف بشأن ما ينطوي عليه استعراض المتابعة. وتضمنت المسائل الرئيسية التي ذكرتها الدول الأطراف في هذا السياق ما يلي:

(أ) المزيد من التفكير في النطاق المواضيعي لعملية المتابعة، مع إمكانية أن يُدرج، بالإضافة إلى التطورات الجديدة، استعراض لتنفيذ التوصيات الصادرة في مرحلة الاستعراض الأولى و/أو استعراض لتنفيذ الممارسات الجيدة والتوصيات المحدثة؛

(ب) زيادة التركيز على استعراض التنفيذ العملي أو الفعال للأحكام، بالاقتران مع عملية المتابعة، من دون تكرار الاستعراض؛

(ج) إمكانية استعراض تنفيذ كل فصل على حدة أو تقسيم استعراض تنفيذ الفصل الثاني إلى أجزاء، نظراً لاتساع نطاقه وتعقيده؛

(د) إمكانية استعراض تنفيذ الفصل السادس المتعلق بالمساعدة التقنية وتبادل المعلومات من الاتفاقية.

36- وبالنظر إلى الاتجاهات العامة المبينة أعلاه، لعل فريق استعراض التنفيذ يود أن ينظر فيما إذا كان ينبغي تعديل نطاق مرحلة الاستعراض التالية وتسلسلها المواضيعي، وأن ينظر في الشكل الذي ينبغي أن تأخذه عملية متابعة مرحلة الاستعراض السابقة واستعراض التنفيذ العملي أو الفعالية.

### باء - الإبلاغ عن التقدم المحرز بعد انتهاء الاستعراض القطري

37- بالإضافة إلى تقديم المعلومات الواردة في قائمة التقييم الذاتي المرجعية بشأن المتابعة منذ الاستعراض القطري السابق، على النحو المتوخى في الفقرة 40 من الإطار المرجعي لآلية استعراض التنفيذ، لعل فريق استعراض التنفيذ يود أن ينظر في إجراءات وطرائق الإبلاغ، خارج نطاق عملية الاستعراض، عن التقدم المحرز بعد انتهاء الاستعراض. ولعل الفريق يود أن ينظر، في مداولاته، في الاقتراح الذي قدمته غالبية الدول الأطراف الموجبة (71 في المائة) بشأن إنشاء عملية أكثر تنظيماً للإبلاغ عن التدابير المتخذة لمعالجة نتائج الاستعراض، وكذلك الاقتراحات الأخرى بشأن نطاق وطرائق الإبلاغ عن المتابعة.

### جيم - جمع المعلومات

38- لعل فريق استعراض التنفيذ يود أن ينظر فيما إذا كان ينبغي أن تُستخدم في الاستعراضات في المرحلة التالية وثيقة بصيغة Word أو وثيقة مماثلة أو أداة من أدوات تكنولوجيا معلومات لجمع المعلومات، أو ما إذا كان ينبغي أن يُترك للدول الأطراف حرية الاختيار بين هذين الخيارين. وبالإضافة إلى ذلك، لعل الفريق يود أن ينظر في الاقتراحات التالية:

(أ) الطلب من الأمانة تقديم المساعدة والتدريب فيما يتعلق بقائمة التقييم الذاتي المرجعية؛

(ب) النظر فيما إذا كان ينبغي استخدام المعلومات التي سبق تقديمها في دورات استعراض سابقة وكيفية استخدامها؛

(ج) أفراد مساحة في قائمة التقييم الذاتي المرجعية يمكن أن يستخدمها أصحاب المصلحة الآخرون لتقديم المعلومات، إذا ما دعتهم إلى ذلك الدولة الطرف المستعرضة، وذلك تماشياً مع الفقرة 28 من الإطار المرجعي للألية؛ والسماح للمجتمع المدني بتقديم تقارير ظل مباشرة إلى الدول المستعرضة والأمانة، إذا طُلب منه ذلك؛ ونشر هذه التقارير على صفحات الموجزات القطرية في الموقع الشبكي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة بناء على طلب الدولة الطرف المستعرضة؛

(د) وضع جدول زمني يحدد المراحل الرئيسية في عملية جمع المعلومات التي يمكن للمجتمع المدني المشاركة فيها، بالإضافة إلى إتاحة جميع معلومات الاتصال ذات الصلة بالدول المستعرضة وجهات الاتصال الخاصة بالبلد المستعرض للعموم؛

(هـ) إنشاء وتعهّد لوحة لمتابعة حالة الاستعراضات القطرية، تتضمن جدولاً زمنياً للزيارات القطرية.

## دال - وثائق نتائج الاستعراض

39- تشمل المسائل الرئيسية التي لعل فريق استعراض التنفيذ يود أن ينظر فيها فيما يتعلق بوثائق نتائج الاستعراضات القطرية ما يلي:

- (أ) جعل الخلاصة الوافية أطول وأكثر تفصيلاً وأن تكون الوثيقة الرئيسية لنتيجة الاستعراض؛
- (ب) تشجيع الدول الأطراف والسماح لها بنشر آراء المجتمع المدني على صفحات الموجزات القطرية في الموقع الشبكي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة كتقرير منفصل أو كمرفق للتقرير؛
- (ج) إلغاء تقرير الاستعراض القطري والإشارة بدلاً من ذلك إلى الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية.

## هاء - سحب القرعة

40- لعل الفريق يود أن ينظر في التفضيلات التي أعرب عنها بشأن خيارات وطرائق سحب القرعة للمرحلة التالية لضمان كفاءة تلك المرحلة، بما في ذلك إمكانية استخدام أداة آلية لسحب القرعة (انظر الوثيقة CAC/COSP/IRG/2024/10 للاطلاع على مزيد من المعلومات المفصلة). وحظيت الخيارات التالية بتأييد الدول الأطراف:

- (أ) الإبقاء على نفس ترتيب السنوات والبلدان المستعرضة كما في مرحلة الاستعراض السابقة، مع السماح للبلدان بالتطوع للخضوع للاستعراض في وقت أبكر، بغية أن تظل الفترة الزمنية الفاصلة بين مواعيد بدء الاستعراضات نفسها لجميع الدول الأطراف، قدر الإمكان (أيدت ذلك 37 في المائة من الدول المجيبة)؛
- (ب) إجراء استعراض، في بداية كل دورة، للبلدان ذات الخلاصات الوافية الأقدم، من أجل تقليل الوقت المنقضي بين الاستعراضات (أيدت ذلك 34 في المائة من الدول المجيبة)؛
- (ج) إجراء سحب جديد للقرعة في بداية كل دورة استعراض (أيدت ذلك 27 في المائة من الدول المجيبة).

## رابعاً - الخطوات التالية

41- بهدف تيسير مناقشات فريق استعراض التنفيذ، ستواصل الأمانة جمع آراء الدول الأطراف بشأن أداء آلية استعراض التنفيذ ومرحلة الاستعراض التالية وتحديث الإحصاءات والتوصيات الواردة في هذا التقرير على أساس الآراء المعرب عنها، وذلك ليظل الفريق على علم بتطور وجهات نظر الدول الأطراف بشأن المرحلة التالية من الآلية.

---